

٣- تجريم المتهم
بجناية هتك العرض طبقاً للمادة
٢/٢٩٦ عقوبات .

وعطفاً على قرار التجريم وعملاً بالمادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحقه وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات ونصف والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة الأداة الحادة .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

١- جاء القرار مبنيًا على مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه حيث جاء مبنيًا على الاستنتاج والافتراض حيث لم يثبت توفر أي من ركني فعل التدخل والمتمثلين بعنصر الاتفاق بين المتهم والحدث المتهم وأيضاً جاء القرار مشوباً بغموض الوقائع وعدم كفايتها في إدانة المميزين ومتناقضاً في منطوقه حيث أنّ الترابط جاء منعدياً بين وصف فعل هتك العرض بوسيلته ونتيجته المدعى بها .

٢- تجاوزت المحكمة صلاحياتها القانونية عندما أخذت على عاتقها تفسير مدلول المسحة الشرجية وتحديد المكان الواجب أخذها منه .

٣- تناقضت بينات النيابة وتهااتها المتمثل بالتناقض بين ادعاءات المشتكي الغير مؤيدة بأي دليل وبين البيئة الفنية التي أثبتت عدم صحة ادعاءات ومزاعم المشتكي الأمر الذي جعل هذه البينات نافية لبعضها البعض .

٤- خالفت المحكمة القانون بعدم استيضاحها من المشتكي عن التناقض في أقواله بعد مناقشة وكيل الدفاع له .

٥- خالفت المحكمة القانون بقولها بالقرار مصادرة الأداة الحادة علماً أنه لم يرد في ملف القضية أي محضر ضبط لأداة حادة أو تم عرضها .

٦- أخطأت المحكمة عندما ربطت بين صدق شهادة شاهد الدفاع وبين كونه يؤدي الصلاة أم لا علماً أنّ شاهد الدفاع أكد صحة أقوال المتهم المعطاة أمام الشرطة .

لهذه الأسباب يطلب وكيل المميزين قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٧/٥/٢٠٠٣ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً ورد التمييز موضوعاً وتأييد القرار المميز .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد أنّ وقائع الدعوى كما توصلت إليها محكمة الجنايات الكبرى تشير إلى أنه وبتاريخ ١٤/١/٢٠٠٣ حوالي الساعة السادسة والنصف مساءً وأثناء أن كان المجني عليه البالغ من العمر ١٣ سنة في منزلهم حضر إليه المتهم وهو حدث من فئة المراهق ويبلغ من العمر ١٥ سنة وطلب منه زراديه متنرعاً بأنه يريد إصلاح لعبة كانت معه إلا أنّ المجني عليه لم يجد طلبه عندهم في المنزل فطلب المتهم علي من المجني عليه أن يرافقه إلى المدرسة القريبة بحجة أنه يرغب باللعب معه وذهبا معاً وعند وصولهما دخل المتهم علي إلى سكن المعلمين حيث كان يوجد المتهم فلحق به المجني عليه وجلسوا معاً في الصالة ثم خرج المتهم وأغلق عليهما الباب من الخارج عندها قام المتهم بإشهار سكين كانت بحوزته على المجني عليه بعد أن أمسك به من قميصه وقال له ((إمّا بخنك أو أدبحك)) إلا أنّ المجني عليه رفض طلب المتهم وأجهش بالبكاء والصراخ عندها قام المتهم بوضع يديه على فم المجني عليه وقال له ((إذا بترفع صوتك رايح أدبحك)) ولخوفه من تهديد المتهم شلح كامل ملابسه ونام على الفرشه الموجودة بالغرفة على بطنه ثم قام المتهم بخلع جميع ملابسه ونام على ظهر المجني عليه ووضع قضيبه بين فخذه وهو يحركه حتى استمنى وبعد أن نهض المتهم عنه قام المجني عليه بمسح السائل المنوي بوجه الفرشه التي نام عليها وطلب منه المتهم أن لا يخبر أحداً بالذي حصل عندها خرج المتهم وكان المتهم ينتظره بالخارج وهو من قام بفتح الباب له ثم عاد المجني عليه إلى منزله ووجد شقيقه وأخبره بكل ما حصل له من المتهمين وذهبا لشرطة البادية وتقديم بالشكوى وبعد إجراء التحقيقات تمت الملاحقة وأحالت النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى المتهمين إلى محكمة الجنايات الكبرى بجناية هناك العرض خلافاً للمادة ٢/٢٩٦ عقوبات بالنسبة للمتهم . وبجناية التدخل بهتك العرض خلافاً للمادتين ٢/٢٩٦ و ٢/٨٠ ج و د عقوبات بالنسبة للمتهم

وبعد إجراء المحاكمة أصدرت محكمة الجنايات الكبرى قرارها رقم ٢٠٠٣/٣٥٣ تاريخ ٢٢/٤/٢٠٠٣ قضت فيه بإدانة المتهم الحدث بجناية التدخل بهتك العرض طبقاً للمادتين ٢/٢٩٦ و ٢/٨٠ ج + د عقوبات وقررت اعتقاله مدة سنة واحدة ونظراً لإسقاط الحق الشخصي قررت استبدال العقوبة المحكوم بها بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٥/د/١٩ من قانون الأحداث بوضعه في دار تربية الأحداث معان ثلاثة أشهر محسوبة له مدة التوقيف كما قررت إدانة المتهم بجنحة حمل وحياسة أداة حادة طبقاً للمادة ١٥٥ عقوبات وقررت حبسه مدة شهر واحد والغرامة عشرة دنانير والرسوم ومصادرة الأداة الحادة كما قررت تجريم المتهم بجناية هتك العرض طبقاً للمادة ٢/٢٩٦ عقوبات وتبعاً لذلك قررت وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات والرسوم ونظراً لإسقاط الحق الشخصي قررت تخفيض العقوبة إلى النصف لتصبح وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات ونصف والرسوم وعملاً بالمادة ٧٢ عقوبات قررت تنفيذ العقوبة الأشد بحقه وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات ونصف والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة الأداة الحادة .

لم يرضَ المميزان بالحكم قطعنا فيه لدى محكمة التمييز للأسباب التي أوردها في لائحة تمييزهما .

وعن أسباب التمييز :-

عن السبب أولاً بفقرتيه الأولى والثانية :-

نجد أنّ قيام المميز الحدث من أفعال والمتمثلة باستدراجه المجني عليه للذهاب معه من أجل اللعب في المدرسة التي كان ينتظره فيها المميز وإدخاله إلى غرفة سكن المدرسين وتركه مع المميز وإغلاقه الباب عليهما من الخارج وانتظاره لحين انتهاء المميز لفعلته مع المجني عليه وفتحه الباب له فإنّ هذه الأفعال الصادرة عن المميز قوّت من تصميم وعزيمة المتهم وسهلت له ارتكاب جريمته فإنها تشكل سائر أركان وعناصر جناية التدخل بهتك العرض طبقاً للمادتين ٢/٢٩٦ و ٢/٨٠ ج + د عقوبات ، وحيث أنّ محكمة الجنايات الكبرى توصلت إلى هذه النتيجة فيكون قرارها في محله مما يتعين معه رد هذا السبب بفقرتيه .

عن السبب ثانياً بجميع فقراته :-

نجد أنّ ما جاء به يشكل طعناً في الصلاحية التقديرية لمحكمة الجنايات الكبرى كمحكمة موضوع في تقديرها ووزنها للبيئة المقدمة في القضية .

وحيث نجد أنّ تقدير البيانات ووزنها أمر منوط بمحكمة الموضوع دون معقب عليه في ذلك من محكمة التمييز طالما أنها استندت في ذلك إلى ما يبرره واستخلصت النتيجة استخلاصاً سائغاً ومقبولاً ومبني على قناعة ثابتة ومستندة إلى بيانات الدعوى ولم يرد في أسباب الطعن ما يجرح هذه القناعة فعليه فإنّ ما توصلت إليه محكمة الجنايات الكبرى في محله مما يقتضي رد أسباب التمييز .

لذلك وحيث أنّ أسباب التمييز لا تنال من الحكم المميز أو تجرحه فنقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٦ جمادى الأولى سنة ١٤٢٤هـ الموافق ٢٠٠٣/٧/١٦م

عضو _____ و _____ القاضي المترايس

عضو _____ و _____

رئيس الديوان

دق/ق/ن.م